متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة

جمال بلخباط
جميلـ ـة
جامعة الحاج لخضر - باتنة -

Résume:

Les **PME** représentent une importance considérable dans le développement économique et ce par ses privilèges et ses avantages multiples qu'elles offrent. Et pour que les **PME** puissent accomplir leurs fonctions parfaitement dans l'économie d'un état il est nécessaire que l'atmosphère de leurs action économique soit adéquate

Alors à l'instar de divers pays, les **PME** son devenues l'un des secteurs focaux de l'économie algérienne,ce qui exige le maintien de sa croissance et la mise à niveau afin qu'ils reprennent aux exigences de la concurrence internationale (accord d'association avec **L'UE**, l'adhésion à **L'OMC**) ce qui suit ces accords comme la libéralisation des échanges internationaux qui mettent les **PME** à l'affrontement incertain et illégale avec les sociétés étrangères .En se basant sur cette prémisse on essayera à travers cette étude de reconnaître les principales démarches qu'on doit procéder pour la mise à niveau des **PME** algériennes au sein des mutations économique actuelles.

للصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية ولا أدل على ذلك أ ا كانت الأساس لنهضة الدول المتقدمة حاليا، وهذا اعتبارا لمزاياها المتعددة كقلة حاجا ا لرؤوس الأموال الضخمة وقدر ا على توفير فرص العمل، كما يمكنها أن تلعب دور المساعد للمؤسسات الكبر ى لتحسين أدائها خاصة وأن نشاطها يمكن أن يشمل كل ا الات الإنتاجية تقليدية كانت أم حديثة.

ولكي تتمكن الصناعات الصغيرة والمتوسطة من تأدية دورها كاملا في اقتصاد أي بلد يجب أن تنشط ضمن مناخ اقتصادي يضمن لها الاستمرارية ويكفل لها كل عوامل الاستقرار والنجاح ويمكنها من مواجهة ديدات المحيط والصمود في وجه المنافسة الخارجية.

وعلى غرار مختلف بلدان العالم أصبح قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل قطاعا محوريا للاقتصاد الجزائري ويـساهم بحوالي 75% من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات وهي نسبة مهمة تستدعي المحافظة على نموه وتأهيله للاستجابة لمقتضيات المنافسة الدولية خاصة مع بدء تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يتبع ذلك من تحرير للمبادلات الدولية والتي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مواجهة غير متوازنة مع المؤسـسات الأجنبيـة صاحبة السبق في امتلاك التكنولوجيا والخبرات الإدارية المتطورة.

انطلاقا مما سبق ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها من أجـل تأهيـل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة ؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات تم التطرق إلى العناصر التالية:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة أهم خصائصها

ثانيا:الإشارة إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الوطنية والتدليل على ذلك ببعض الأمثلة.

ثالثا:الإحاطة بالصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء كانت على المستوى المحلي أو الخارجي.

رابعا:التطرق إلى أهم متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من اجل مواجهة تحديات المنافسة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها:

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر وهذا نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإمكانيات التكنولوجية بين هذه البلدان وكذا اختلاف المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المعايير الكمية (عدد العمال، حجم رأس المال) والمعايير النوعية (طبيعة الملكية والإدارة)، فالمؤسسة التي تعتبر صغيرة أو متوسطة في

بلد صناعي متقدم قد تعتبر كبيرة الحجم بالنسبة لبلد نامي، الأمر الذي يجعل الاتفاق على تعريف محدد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا غاية في الصعوبة إذ أن هناك أكثر من «50 تعريفا مختلفا يتم استخدامها في 75 دولة»[1].

وفي هذا الإطار اعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة التي تستخدم أقل من (05) عمال مؤسسة صغيرة في حين أن المؤسسة المتوسطة هي التي تستخدم من 05 إلى 19 عاملا وتعتبر المؤسسة كبيرة عندما تستخدم 20 عاملا فأكثر[2].

بالمقابل صنف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هذه المؤسسات حسب مستويا ا إلى:[3]

- المؤسسات الفردية: وهي المؤسسة التي يعمل ا من 01 إلى 05 عمال وقيمة الأصول الثابتة ا بخلاف الأرض والمباني لا تتجاوز 4000 دولار أمريكي.

- المؤسسات الصغيرة: وهي التي يعمل ا أقل من 15 عاملا ولا تزيد قيمة الأصول الثابتة ا بخلاف الأرض والمباني 10000دولار أمريكي.

- المؤسسات المتوسطة: وهي التي يعمل ا أكثر من 15 عاملا وتزيد قيمة الأصول الثابتة ا بخلاف الأرض والمباني عن 10000دولار أمريكي.

أما في الجزائر فقد قدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التي أنشئت سنة 1994) ومن خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 الصادر بتاريخ 2001/12/12 والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا لهذه الأخيرة يعتمد على المعايير الكمية في تحديد مفهومها مركزا في ذلك على حجم هذه المؤسسات والذي يشمل: عدد العمال، رأس المال وحجم المبيعات.

«فالمؤسسة الصغيرة هي كل مؤسسة تشغل ما بين 10و49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها مائتي مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية، مائة مليون دينار جزائري، في حين أن المؤسسة المتوسطة حسب هذا القانون هي كل مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين مائتي مليون دج وملياري دج، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دج»[4].

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتضح من التعاريف السابقة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات تمنحها مزايا تنافسية أهمها:

-في معظم الحالات يكون هذا النوع من المؤسسات مملوكا لفرد واحد أو يشترك في ملكيته مجموعة محدودة من الأفراد تربطهم علاقة قرابة والذي يتولى إدارة المشروع في الغالب هو المالك وغالبا ما تكون لديه خبرة فنية كافية في مجال النشاط الذي يمارسه[5].

-تتسم هذه المؤسسات بأ ا كثيفة عنصر العمل ولا تستخدم تقنيات إنتاجية معقدة مما يجعلها قادرة على امتصاص واستيعاب الأعداد الكبيرة من البطالين (خاصة غير الماهرين منهم). ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا «خلقت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1987-1992 أكثر من 5,8 مليون فرصة عمل في حين أن الشركات الكبرى استغنت خلال الفترة نفسها على حوالي 2,3 مليون عامل»[6].

-نظرا لطبيعة الملكية في هذه المؤسسات فإن عملية التمويل تقع على عاتق مالكها خاصة وأن هذه المؤسسة تتميز بانخفاض حجم الاستثمار اللازم لإقامتها، وإن كانت تجد بعض الصعوبات في الحصول على التمويلات المطلوبة من البنوك لتوسيع نشاطها وهذا بسبب عدم توفر الضمانات الكافية.

-تستخدم أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المواد الأولية المحلية بسبب توفرها وانخفاض تكلفتها وعدم قدر ا على استيرادها، مما يسمح بتوفير العملات الصعبة والاستخدام الأمثل للموارد المحلية.

-قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنتاج سلع خفيفة وذات مواصفات متباينة لمقابلة الرغبات المختلفة للمستهلكين وتعمل على توزيع الدخل وتحقيق التنمية المتوازنة من خلال انتشارها في المناطق الريفية والأقل تطورا وذلك بفضل مرونة الموقع، وقلة حاجيا ا للبنية التحتية، مما يجعلها أكثر قدرة على خدمة الأسواق المحلية إسهاما في التنمية والحد من الهجرة إلى المدن[7].

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية لجميع بلدان العالم وإن كانت بنسب متفاوتة «فمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العمالة بلغت (17,5%) في الدول المنخفضة الدخل في حين تصل إلى (57,2%) في الدول ذات الدخل المرتفع، أما مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فتقدر بـ (15,5%) لإجمالي الناتج المحلي في الدول منخفضة الدخل و(51,4%) في الدول مرتفعة الدخل»[8].

ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

1- توفير مناصب عمل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم ولاسيما النامية منها من مشكلة البطالة. وتتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أ ا مشروعات كثيفة العمالة[9]، حيث تتميز بصغر رأس المال المتاح مما يجعلها تعتمد على استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، هذا فضلا عن نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها مما يجعلها تتجنب زيادة الكثافة الرأسمالية. كما أ ا تقبل توظيف الأشخاص الذين لم

يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة، حيث أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغلون الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة.

2-تكوين قوة العمل الماهرة:

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم عمالا ذوي مهارات منخفضة نسبيا، فإ ا تساعد على إكساب هؤلاء العمال المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات، وفي الوقت ذاته فهي تجنب الدولة التكاليف الإضافية التي يتطلبها التوسع في إقامة مراكز جديدة للتدريب أو توفير مدربين وإمكانيات في المراكز القائمة [10].

3-دعم المؤسسات الكبيرة:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في دعم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة حيث تزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرة في المؤسسات الصغيرة لتنتقل إلى المؤسسات الكبيرة باعتبارها تقدم أجورا أعلى ومزايا اجتماعية أفضل[11]. وبالتالي تستفيد هذه المؤسسات من خبرات هؤلاء العمال دون تحملها لأي تكلفة لتكوينهم وتدريبهم.

بالمقابل تحقق المؤسسات الكبيرة خفضا في تكاليف الإنتاج من خلال التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لانتاج جزء من المنتج النهائي، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتحكم في الجانب التكنولوجي[12].

4-دعم الصادرات:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذلك لقدر ا على الدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجا ا وانخفاض تكلفتها، بالإضافة إلى اعتمادها على المواد الأولية المحلية وهو ما يعني محدودية واردا ا.

5-تنمية المناطق الريفية:

مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها لأ ا تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية وهذا ما يساعد على توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم والتقليل من الهجرة إلى المناطق الحضرية.

6- القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر ا على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة زيادة الطلب تزيد في حجم الاستثمار وفي حالة الركود الاقتصادي تخفض من حجم الإنتاج[13] وهو ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة.وللتدليل على الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنعرض تجارب بعض الدول التي اعتمدت على هذه المؤسسات من أجل تحسين أداء اقتصاديا ا ومنها:[14]

1-التجربة اليابانية :

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة البالغة من حيث عدد المنشآت في مجالات النشاط المختلفة في الاقتصاد الياباني وقد بلغت 99,1% من إجمالي عدد المؤسسات سنة 1991 وساهمت بتوفير فرص عمل لـ 79,2% من العاملين في مجالات النشاط المختلفة ولـ 73,8% للعاملين في مجال التصنيع، كما بلغت صادرا ا إلى إجمالي صادرات قطاع الصناعة 51,7% .

إن هذه النتائج تعود بالأساس إلى السياسة التي انتهجتها الحكومة اليابانية والتي ترتكز على تقديم كل المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية والتجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالتجربة اليابانية تم بتقديم الدعم المالي وعدم إلزام المؤسسات بتقديم أي ضمانات ومعاملة هذه المؤسسات معاملة ضريبية خاصة، كما تعتمد أغلبها على التعاقدات من الباطن في مجال التسويق فهي تبيع منتجا ا إلى الشركات الأم وليس إلى المستهلك النهائي مباشرة، والشركات الأم هي التي تقدم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن السمة الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي التركز الجغرافي والذي تتكون من خلاله شبكات إنتاج محلية، ومن مزايا هذا التركز أنه يتيح بيئة وظروف تنافسية بين الشركات تؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة الفنية سواء من خلال نشر الفنون الإنتاجية أو من خلال الاستخدام الأفضل للموارد البشرية.

2-التجربة الهندية :

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الهندي لما لها من مزايا مرتبطة بانخفاض حجم الاستثمار اللازم لإنشائها وزيادة فرص العمل التي تولدها وتشجيع المدخرات الفردية والإحصائيات تؤكد أهمية الدور الذي تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الهندية. ففي اية الخطة الخماسية (1985-1990)، أسهمت هذه المؤسسات بـ 35% من قيمة إجمالي ناتج قطاع التصنيع وأكثر من 40 % من إجمالي صادرات الهند وتساهم أيضا في إنتاج قطع الغيار والمكونات التي تدخل في تجميع بعض صادرات المؤسسات الكبيرة، وتمثل السلع غير التقليدية كالأدوات الرياضية والهندسية والأدوية وغيرها حوالي 94% من صادرات المؤسسات الصغيرة.

وقد قامت الحكومة الهندية بوضع برنامج لتطوير هذا القطاع الحساس مما أسفر عن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أكثر من 03 ملايين مؤسسة عام 1998، بلغت قيمة إنتاجها السنوي 10 مليارات دولار وحققت معدل نمو قدره 11,3%

وتستوعب 16,7 مليون عامل وبلغ حجم صادرا ا 9,7 مليار دولار بنسبة 35% من إجمالي الصادرات الصناعية الهندية. ولتثمين هذه النتائج وضعت الحكومة الهندية برنامجا ضخما لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم بالأساس على :

-وضع نظام للإعفاءات الضريبية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتدرج عكسيا مع قيمة رأس المال المستثمر فيزيد الإعفاء مع انخفاض رأس المال.

-منح تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع قيام الحكومة بضمان كافة القروض الممنوحة لهذه المؤسسات .

-قيام الحكومة بإنشاء مجمعات صناعية تشمل كافة الأنشطة الصناعية ويحدث فيها نوع من التكامل، وتكون الصناعة الصغيرة فيها صناعة مغذية، مما يكون له أثره الإيجابي في تخفيف تكاليف الإنتاج بالنسبة للمؤسسات الكبيرة وفي نفس الوقت يتم ضمان تسويق إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من جانب آخر تعمل الحكومة الهندية بنظام تأجير الآلات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من شأنه تقليل رأس المال المستثمر وبالتالي تشجيع الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات.

3-التجربة الأردنية:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا كبيرا من الاقتصاد الأردني لأ ا تشمل قطاعات متعددة: صناعية، زراعية، تجارية، خدمية. وتشير الإحصائيات إلى أن هذه المؤسسات ساهمت بحوالي 23% من قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي وبحوالي 33% من إجمالي الأيدي العاملة، وحوالي 14% من قيمة الاستثمارات الثابتة وتكوين رأس المال الثابت في عام 1992.

إن مرد هذه الطفرة النوعية يعود إلى الحوافز والإعفاءات الممنوحة لهذه المؤسسات على غرار القروض التي تحصل عليها بفائدة معتدلة بواسطة بنك الإنماء الصناعي، كما أن بنك التشغيل يمنح قروضا معفاة من الفائدة لمساعدة هذه المؤسسات لإثبات وجودها في السوق الأردنية.

بالمقابل مِنحتْ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعفاءات ضريبية لمدة 05 سنوات كاملة بالإضافة إلى إعفاء السلع الرأسمالية الإنتاجية المستوردة لمدة سنتين إضافيتين من الضرائب. ومن جانب آخر تم إنشاء مديرية تشجيع الاستثمار لتزويد المستثمر بالمعلومات ودراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع قبل الشروع بتنفيذها.

من خلال التجارب الثلاثة السابقة يتضح جليا الدور الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات مختلف بلدان العالم، ولكن يا ترى ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وما هي أهم الصعوبات التي تعانيها.

ثالثا: الصعوبات التي تعانيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل محيط يضع أمامها الكثير من العوائق والعراقيل التي تحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في مسيرة التنمية الوطنية. ومن بين هذه الصعوبات:

1- الصعوبات الداخليـة:

1-1- إشكاليـة العقار:

عوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، فقد كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه «وإلى غاية سنة2001 ومن مجموع (4211) قطعة أرض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد (3233) قطعة غير مسواة قانونيا مقابل تسوية (978)أو ما نسبته (23,22%) مقابل(76,77%) غير مسواة»[15].

إن هذا الوضع يطرح إشكالية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعاملها مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية لمنح القروض، يضاف إلى ذلك تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات وانتشار ال اعات والاحتلال غير العقلاني للفضاء الصناعي.

ولعل ما زاد الوضع تعقيدا الوضعية المزرية للمناطق الصناعية «حيث أن (20%) من محيط المناطق الصناعية يوجد في وضعية سيئة في منطقة الوسط فيما تتعدى النسبة (43,5%) في الشرق و(62,8%) في الغرب لتتجاوز التنمية الوطنية (34,4%)»[16].

1-2-بطء الإجراءات الإداريـة:

لا تزال الإدارة في الجزائر تعتمد على أنماط التسيير القديمة مع تميزها بالبطء والتعقيد في إجراءا ا والتركيز على الشكليات وهذا بسبب تحجر الذهنيات ومعادا ا لمنطق التغيير، الأمر الذي يطيل في مدة تجسيد المشاريع «فعلى أي مستثمر تخطي 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص بإقامة مصنع، تضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة تمتد من 3 إلى 4 سنوات»[17].

ومن جانب آخر يسجل تعدد الإدارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقلة التنسيق بينها مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات، يضاف إلى ذلك تنافي الممارسات العملية مع روح التشريعات والقوانين والتي تشكل إحدى الخصائص المميزة للدول النامية ومنها الجزائر.

1-3-صعوبة الحصول على التمويل:

تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات بالغة للحصول على التمويلات اللازمة لنشاطها وهذا بسبب ثقل العمليات المصرفية للبنوك الجزائرية واتسامها بالبيروقراطية في أداء خدما ا (معالجة الصكوك والتحويلات المالية، دراسة الملفات...) وعزوفها عن

تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها. وفي هذا الإطار تم إنشاء الصندوق الوطني لضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دينار وكذا صندوق رأس مال المخاطرة بـ 3,5 مليار دينار[18].

بالمقابل لم تتمكن البورصة الجزائرية من تعبئة المدخرات المحلية وكذا الأجنبية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وتمويل المشاريع المحلية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها وهو ما يضيع فرصا أكيدة للإنتاج والتوظيف.

1-4- ضعف التكوين والعمل المؤهل:

لقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) الجزائر في المرتبة 118 على المستوى العالمي من حيث الكفاءة التعليمية[19] وهذا دلالة على تدهور نظامها التعليمي والتكويني الأمر الذي يجعل من مخرجات المنظومة التكوينية والتعليمية لا تتناسب واحتياجات الجهاز الإنتاجي. بالإضافة إلى غياب التدريب والتكوين على مستوى المؤسسات الإنتاجية نتيجة للصعوبات المالية التي تعانيها وقدم وسائل الإنتاج والتي لا تمكن من تحسين المستوى الفني للعمال وكذا غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري.

1-5- صعوبات أخرى:

- صعوبة تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل المنافسة غير الشريفة المفروضة من قبل الاقتصاد الموازي كما أن وظيفة التسويق تحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة لا تقوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفيرها وهو ما يؤثر على قدرا التنافسية، فمثلا «تنتج الجزائر ما يقارب 400.000 طن من تمور دقلة نور ولكن ما يصدر لا يتجاوز 16000 طن بسبب رداءة نوعية التغليف»[20].

- قلة الاعتماد على مكاتب الاستشارات والدراسات في اختيار المشاريع وفي دراسة جدواها.

- نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفرص الممكن استغلالها بالإضافة إلى صعوبة الحصول عليها.

2- التحديات الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي:

رغبة منها للاندماج في الاقتصاد العالمي وحتى لا تكون بمعزل عن التحولات التي يشهدها العالم، انضمت الجزائر إلى الفضاء الأورو متوسطي من خلال توقيعها على اتفاق الشراكة[21] مع الاتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005، وبالمقابل فهي تستكمل الخطوات الأخيرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهي الآن في مرحلة المفاوضات الثنائية والنهائية، حيث من المقرر أن يتواصل التفاوض مع ممثلي فريق العمل لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، والذي يتكون من 16 بلدا وقعت الجزائر اتفاقا ثنائيا مع (04) منها[22] في انتظار استكمال مسار المفاوضات والانضمام الرسمي إلى المنظمة خلال سنة 2006 حسب تصريح وزير التجارة المكلف بتسيير ملف الانضمام .

إن الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشروع في التطبيق العملي لبنود اتفاق الشراكة ستترتب عنه ولاشك آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري تمس مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص غير المؤهلة في الوقت الراهن لمواجهة تحديات المنافسة الخارجية وتبعات تحرير المبادلات التجارية، وتفكيك الرسوم الجمركية وبالتالي إزالة القيود أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وفي هذا الإطار ستعرف سنة 2006 انتهاء العمل بالحق الإضافي المؤقت الذي حدد بنسبة 60% عام 2001 مع انخفاض سنوي بنسبة 12% وبالتالي فإن كل المواد المصنوعة بالجزائر والتي كانت تستفيد من الحماية بفعل هذا الرسم الذي عوض القيمة المحددة إداريا لن تستفيد من مثل هذه المزايا.

إن تحرير المبادلات التجارية بدون تحسين المنتوج المحلي من حيث الكمية والنوعية وبدون تأهيل للمؤسسات المحلية سيؤدي إلى إجهاض عملية النمو، وما لهذا من أضرار اقتصادية واجتماعية تتلخص في تراجع رصيد الدولة من العملات الأجنبية وتقلص حجم الانتاج المحلي وقلة فرص الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة وأخيرا ظهور أنماط استهلاكية دخيلة، تطلب المنتجات الأجنبية وتعزف عن ما هو محلي[23].

لمواجهة الآثار السابقة حري بالسلطات الجزائرية البدء في تنفيذ برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى «تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية»[24].

رابعا- متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1- تأهيل الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، وبالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية والمهارية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معها. وباعتبار أن مخرجات النظام التعليمي والتكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي وجب التركيز على نوعية التعليم والتكوين (إصلاح البرامج) وربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا اال، وتبعا لهذا «فقد تم رصد عشرة ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية حيث تم تجسيد 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي»[25].

2- تأهيل المحيط الإداري:

إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين، ولن يتأتى هذا إلا بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها وتقديم المساعدات اللازمة لها (على غرار الشباك الموحد) .

إن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يأتي في هذا السياق، فتمتع هذه الوكالة بالتفويض الكامل يمنح لها مصداقية كبيرة مما يسمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع الحساس خاصة مع استفادة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غلاف مالي مهم قدره 04 ملايير دينار(26) في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والذي يمكن أن يساهم فعليا في تطوير هذا القطاع.

3- تدعيم البنية التحتية:

إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، وفي هذا الإطار تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى، كالطريق السريع (شرق، غرب) واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية بالإضافة إلى فتح ا ال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار وزيادة كفاءة الموجودة منها .

على صعيد آخر يجب حل مشكلة العقار والتي تشكل عقبة كؤود أمام أي مستثمر وتطهير المناطق الصناعية المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن والحسم في مسألة ملكيتها.

4- تأهيل الجهاز المصرفي :

يجب تأهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية، مع ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها خاصة مع حل مشكلة الضمانات وهذا مع إنشاء الصندوق الوطني لضمان الاستثمارات وكذا صندوق رأس مال المخاطرة. كما يجب إعادة التفكير في طريقة تسيير البورصة ووضع الآليات المثلى لعملها من أجل جلب المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أحجامها.

5- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير:

تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها الضامن لاستمراريتها وقدر ا على المنافسة في السوق. فالاختراع والابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه فإنه بعد فترة قصيرة سيصبح قديما.

إن تعطل ملكة البحث والتطوير والمبادرة في أغلب المؤسسات الجزائرية وضعف (إن لم نقل انعدام) الإنفاق على البحث والتطوير، يجعل هذه المؤسسات تلجأ دائما إلى الأجانب للحصول على التقنيات الحديثة وبتكاليف باهظة، كان بإمكا ا الحصول عليها محليا لو عرفت كيف تستغل الطاقات التكنولوجية المحلية، «فعدد طلبات البراءة المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية قد بلغ 12 ألف طلب دون أن تتاح الفرصة لأصحا ا لتجسيدها ميدانيا»(27) .

إذن فاحترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقاعدة (سعر، جودة، مدة) لن يتأتى إلا بتحكمها في عامل التكنولوجيا، وهنا تبرز ضرورة تدخل الدولة لتشجيع مراكز البحث العلمي وتوفير التمويل والإطار الملائم لنشاطها وتجسيد أعمالها ميدانيا.

الخاتمة :

لقد أصبح الرهان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الخيارات الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري من أجل تنويع مصادر دخله ومواجهة التحديات التي تنتظره محليا وخارجيا. وترجمة لهذا التوجه ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ما يربو عن 300000 مؤسسة بعمالة تفوق 600000 عامل.

إن إيجابية هذه النتائج لا تنفي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنشط في محيط يضع أمامها الكثير من العوائق والعراقيل التي تحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في التنمية الوطنية ومنها: صعوبة الحصول على العقار، بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها، صعوبة الحصول على التمويل، ضعف الإمكانيات المهارية والفنية للعمال، صعوبات تسويقية وكذا تحديات خارجية متولدة عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يضع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أمام المنافسة غير المتوازنة مع المؤسسات الأجنبية.

إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح أكثر من ضرورة من أجل تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ومجاراة النسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية وهذا بالتركيز على تأهيل المحيط الإداري، والعنصر البشري والجهاز المصرفي و تدعيم البنية التحتية وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير.

إن اتخاذ هذه الإجراءات وغيرها من قبل السلطات الجزائرية، سيسمـ ـح لا محالة للمؤسسات الصغـيرة والمتوسطة أن تكون السند القوي للاقتصاد الجزائري الذي يريد الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية.

قائمة الهوامش :

1-نصيب رجم و شايب فاطمة الزهراء، «العولمة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، في الملتقى الدولي حول العولمة وانعكاسا ا على البلدان العربية، سكيكدة، 13-14 ماي، 2001، ص.398.
2-رفيق عمرو آخرون، آثار السياسة الاقتصادية في الخطة الاقتصادية والاجتماعية(1993-1997) على التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التخطيط، عمان، 1995، ص.32.
3-إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية: التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، قليوب، 2005، ص.19.
4-القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص ص. 08-09.
5-إيمان مرعي، المرجع السابق، ص. 23.
6-نصيب رجم و شايب فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص. 396.
7-نفس المرجع.
8- www.bere-iraq.com/events/tax.text.htm: 12/02/2006, 12h00 .
9-ناجي رزق حنا، "المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية -الواقع والتحديات وإمكانيات التعاون-"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، القاهرة، 18-20 أفريل2000، ص.08.
10-إيمان مرعي، المرجع السابق، ص.27. نقلا عن:عمر الفاروق أمين، "دور التدريب والتأهيل وأثره على سوق العمل"، ورقة عمل مقدمة في " ندوة فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة"، الإسماعيلية، 13-15 ديسمبر 1998، ص-ص. 232-233.
11-إيمان مرعي، المرجع السابق، ص.28.
12-يشير تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) إلى أن تركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التي تعتمد على البحث والتطوير بشكل كبير جعلها تقدم خدمات مهمة للكيانات الاقتصادية العملاقة، أنظر في ذلك: عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص.24.
13-إيمان مرعي، المرجع السابق، ص.23.
14-نفس المرجع، ص ص. 87-91.
15-دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، جريدة الخبر، العدد 3406، 25 فيفري 2002.
16-نفس المرجع.
17-Liberté economie, N° 162, du 13 au 19 février 2002, P.05.
18-موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شبكة الأنترنيت: www.Pmeart-dz.org
19-El-WATAN, 13 Septembre 2000, P. 07.
20-Liberté economie, N°362, Du 1 au 7 Février 2006, P. 07 .
21-خلصت دراسة لمكتب الدراسات « Sema Schlumberger» بعنوان «تحليل الآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي»، إلى أن تطبيق هذا الاتفاق سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ(1,63%) وضياع ما يقارب (58020)منصب شغل وفي مختلف القطاعات،انظر في ذلك: Libertié econonmie , N 302, du 8au 14 décembre 2004.
22- Liberté economie, N° 346, du 12 au 18 octobre 2005, P.09 .
23-الشريف بقة، "المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري"، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، 2000، ص.88.
24-عبد اللطيف بلغرسة و رضا جاوحدو، «آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية»، في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص. 05.
25-عبد الرحمن عنتر، "واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية"، في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص.04.
26-www.Pmeart-dz.org/ar/discourts.PHP :12/02/2006 , 12H00 .
27-جريدة الخبر، العدد 3707، 19 فيفري 2003.